الأمم المتحدة

UNW/2014/7

Distr.: General
17 October 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية المعقودة يوميْ ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة يوميْ ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2014/L.4)، وأقر تقرير دورته السنوية لعام ٢٠١٤ التي عُقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (UNW/2014/5). ووافق المجلس أيضا على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ التي من المقرر أن تُعقد يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ (انظر المرفق)، وناقش مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ استعدادا لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥.

٣ - واعتمد المجلس التنفيذي مقررَيْن اثنين هما: المقرر ٢٠١٤/٥ بشأن انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي؛ والمقرر ٢٠١٤/٦ بشأن الحوار المهيكل حول التمويل، وذلك على نحو ما يرد في مجموعة القرارات التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٤ (UNW/2014/6).

291014 291014 14-62870 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – البيان الافتتاحي للرئيس

٤ – قدم رئيس المجلس التنفيذي في كلمته الافتتاحية لمحة عامة عن بنود جدول الأعمال المعروضة على المجلس. وأشار إلى أن المجلس ستكون له فرصة الاستماع إلى إحاطة بشأن الأعمال التي تقوم بها الهيئة تحضيرا لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقال إنّ هذه المرحلة تكتسي أهمية استراتيجية لأنّ المجتمع الدولي يعمل الآن على تكثيف جهوده من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوصل في الوقت نفسه إلى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة. وأوضح أنّ مثل هذه الفرصة لا تتاح للدول الأعضاء إلا مرّة في كل جيل لكي تعزز مواقفها إزاء مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكي تدرج هذين الهدفين على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي وأيضا في صدارة الخطط الوطنية الخاصة بهذه الدول. وأفاد بأنّ اعتبار مسألة المساواة بين الجنسين من المسائل الجامعة ضمن أهداف التنمية المستدامة هو في حدّ ذاته مكسب من المكاسب. وحث الدول الأعضاء على مواصلة العمل في منتديات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المقبلة على تحديد المزيد من الأهداف التي تحقق المساواة بين الجنسين.

٥ – وفي كلمتها الافتتاحية، أشارت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى العديد من المبادرات التي اعتبرتها علامات بارزة خلال سنتها الأولى على رأس الهيئة. ومن بين هذه المبادرات ما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على أفرقة الهيئة الاستشارية للمجتمع المدني (البالغ عددها ٣٧ فريقا عبر العالم)؛ وبانعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي دعت فيها الدول الأعضاء إلى تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا قائما بذاته في مجال الشؤون الجنسانية؛ وبالشروع قريبا ورسميا في حملة ”الرجل للمرأة“[(١)] (HeForShe)، وهي عبارة عن منصة موجهة للرجال والشبان في الإعراب عن تضامنهم مع المرأة وفي تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وبتدشين حملة التعبئة العالمية لإحياء ذكرى مرور عشرين عاما على اعتماد منهاج عمل بيجين وذلك بتنظيم فعاليات في كل الأقاليم وبتسجيل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أهابت وكيلة الأمين العام بالوفود أن تحرص على أن تكون هناك مشاركة لعدد غير مسبوق من رؤساء الدول في منتدى التزام زعماء العالم، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وسيكون بمثابة تتويج لهذه الحملة العالمية.

(١) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بهذا الشأن في الموقع: http://www.heforshe.org.

٦ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الهيئة تعمل حاليا على جمع البيانات من الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في السنوات العشرين الماضية، وتوجهت في هذا السياق بالشكر لمن قدّم من الدول تقاريره حول هذا الموضوع وحثت الآخرين على إعداد هذه التقارير في أقرب وقت ممكن.

٧ - وأوضحت المديرة التنفيذية للهيئة أنّ الدلائل الأولية للتقارير تشير إلى أن التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين قد يتعثر سيره بسبب عوامل خارجية ذكرت المديرة طائفة منها. وأشارت أيضا وجود أمثلة مشجعة تم استقاؤها من التحليلات الأولية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، وسيتم إدراجها في تقرير للأمين العام واستخدامها في الضغط من أجل إحداث التغيير. وقالت إنّه ''كلّما توفّر لنا الدليل والتحليل استطعنا الضغط بقوة أكبر''.

٨ - وفيما يتعلق بالبند الرئيسي المدرج على جدول أعمال هذه الدورة، ذكرت المديرة التنفيذية أنّ الهيئة قد استثمرت في العام ٢٠١٣ مبلغ ١,٢ مليار دولار في إجراء التقييمات خارج المركز. وقد أتاح استعراض تحليل التقييمات الذي عُرض على المجلس التنفيذي قاعدةً من الأدلة الاستراتيجية التي من شأنها ألا تعزّز الهيئة فحسب، بل أن تجعلها أيضا أكثر فعالية وتركيزا على تحقيق النتائج.

٩ - وأفادت المديرة التنفيذية بأنّ النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها استعراض التحليلات تتمثل في أهمية برامج الهيئة بالنسبة للأولويات الدولية والوطنية، وفي تحقيق هذه البرامج للنتائج المرجوة منها وذلك بالرغم من قلة التمويلات ومن تشعّب البيئات. وقالت إنّ هذه النتيجة، وكذا الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات في تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر الوثيقة A/69/5/Add.12)، يشكّلان سندا قويا لعمليات الهيئة ويؤكدان التزامها بمبدأ المساءلة التامة.

١٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ الهيئة لمهمتها في مجال التنسيق، أقرّت المتكلّمة بأنّ منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى العمل بمعايير أرقى بكثير فيما يتعلق بتمثيل المرأة، وإدارة الموارد وفق منظور جنساني، وتصنيف البيانات. وذكرت أنّ سنة ٢٠١٤ هي السنة الثانية ضمن عملية تقديم التقارير عن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تشارك فيها معظم كيانات الأمم المتحدة.

١١ - وذكرت أنّ هناك تقدّما ملحوظا فيما يتعلق بأربعة عشر مؤشرا من مؤشرات الأداء الخمسة عشر الواردة في خطة العمل. وقد شمل ذلك إحراز أوجه تقدّم هامة في مجال المراجعات المراعية لنوع الجنس، وإدارة الأداء، واستعراض البرامج، وتوليد المعلومات. وأفادت المتكلّمة بأنّ تسعة وعشرين من الكيانات والإدارات والمكاتب لديها سياسات

جنسانية تعد بمثابة دافع رئيسي لمسألة تعزيز المساءلة، وبأنّ ثلاثة عشر أخرى تخطط لأن تكون لديها مثل هذه السياسات في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لا تزال العديد من المؤشرات تظهر نتائج على قدر أقل من الإيجابية، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بمسائل تعقّب الموارد، وتقييم القدرات، وتحقيق الاتساق.

١٢ - وأكدت المديرة التنفيذية من جديد أن التمويل لا يزال أقل بكثير من ميزانية الحد الأدنى الأصلية المحددة في مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/64/588)، وشددت على أنّ آخر التوقعات الخاصة بعام ٢٠١٤ لا تبشّر بخير: فهي تفيد بوجود مبلغ ١٥٤ مليون دولار ضمن بند الاشتراكات الأساسية، وبدلائل أولية على توفّر مبلغ ١٢٠ مليون دولار من المساهمات غير الأساسية. وقالت إنّه ''من الجليّ أنّ التوقعات قد باتت تتجاوز الالتزامات بكثير'' ولا سيما إذا اعتبرنا أنّ هدف المساواة بين الجنسين مندرجٌ ضمن العديد من الأهداف المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة (انظر الوثيقة A/68/970). واختتمت بالقول إنّ الأمر يتطلب التفكير في حلول جذرية تضع تمويل الهيئة على مسار واقعي.

١٣ - وبعد أنّ أكّدت أنّ المقترحات بشأن كيفية التوصّل إلى قاعدة أوسع من المانحين هي محلّ ترحاب، توجهت المديرة التنفيذية للدول الأعضاء بالشكر على الشروع ضمن أوساط وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها في إجراء حوارات مهيكلة بشأن التمويل، وأعربت عن أملها في أن تسفر الحوارات عن موارد قابلة أكثر للتنبؤ ومستدامة ومرنة.

١٤ - وفي ختام كلمتها، اغتنمت المديرة التنفيذية الفرصة لكي تعرب عن شكرها وتقديرها لمساهمة الأمين العام المساعد/نائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج الذي سيُغادر العمل مع الهيئة قريبا. وأعربت أيضا عن تقديرها لموظف سامٍ آخر هو مدير السياسات الذي كان قد تقاعد في وقت سابق من هذا العام.

ثالثا - التقييم

١٥ - قدّم رئيس مكتب التقييم بهيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراض تحليل التقييمات الذي قامت به الهيئة في عام ٢٠١٣. وأوضح أنّ التقييمات التي تتم خارج المركز تتناول مسائل التقييم التي تكتسي أهمية بالنسبة لصناع القرارات المحليين والتي يمكن استغلالها استراتيجيا في إنارة السبيل أمام السياسات والبرامج المحلية والوطنية. وأوضح أنّ هذه التقييمات بإمكانها أن توفّر أيضا معلومات ثرية يمكن الاهتداء بها في وضع الاستراتيجيات والسياسات والآليات

التنظيمية. ولهذا السبب، تم لأول مرّة إدراج استعراض كامل لتحليل النتائج ضمن خطة التقييم المؤسسية.

١٦ - وتعد هذه الاستعراضات من الأدوات الهامة لأنّها توفّر مؤشرات هامة على الإنجازات والتحديات الرئيسية. فهي تجمع وتلخص أهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي جاءت في التقارير الثلاثة والعشرين التي استوفت شروط جودة التقييم. ولئن كان هذا العدد بمثابة عينة ضئيلة من مجموع عدد البرامج التي تديرها الهيئة، فإنّه يعطي مع ذلك فكرة جيدة عن جودة التقييمات التي أجرتها الهيئة في عام ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أنّ كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها عدد أكبر من البرامج، من قبيل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، تقوم باستعراضات للتحاليل على ضوء تقييمات عددها مماثل لعدد التقييمات التي اعتمدتها الهيئة.

١٧ - وذكر رئيس مكتب التقييم أن التحليل قد تناول معلومات التقييم وفق أطر ثلاثة. أولها إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يتضمّن معايير خاصة بالجدوى والنجاعة والفعالية والأثر والاستدامة والمساواة بين الجنسين. وثانيها إطار الأولويات التشغيلية للهيئة بحسب خطتها الاستراتيجية وهي كالآتي: التنسيق والشراكة، وثقافة النتائج، والنجاعة التنظيمية. وثالثها ما يتعلق بمبادئ الهيئة ونُهجها المتمثلة في تطوير القدرات، والملكية الوطنية، وتعزيز سياسة الشمول، والدعوة، وتوليد المعارف.

١٨ - ولدى عرضه للنتائج الرئيسية وللتوصيات والمجالات التي تتطلب التعزيز، شدد المتكلّم على أنّ المبادرات التي خضعت للتقييم قد تم تنفيذها خلال السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ التي كانت بمثابة فترة تحوّل وتوطيد للأركان بالنسبة للهيئة. وفي هذا السياق، يتمثل الاستنتاج الأكبر المستفاد من استعراض التحليلات في كون الهيئة قد حققت نتائج كبيرة في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتطوير هياكلها الخاصة. فقد كانت البرامج، على حد ما جاء في الكلمة الافتتاحية للمديرة التنفيذية، ذات جدوى بالنسبة للأولويات الدولية والوطنية، وهي قد حققت نواتجها المقرّرة وذلك بالرغم من قلة التمويلات وتشعّب البيئات.

١٩ - وفي الختام، ذكر رئيس مكتب التقييم أن استعراض التحليلات خلص إلى أنّ أداء الهيئة كان جيدا فيما يتعلق بأولويات الخطة الاستراتيجية ومبادئها ونُهجها.

٢٠ - وعلى إثر العرض المقدّم من رئيس مكتب التقييم، تولى الأمين العام المساعد/نائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج تقديم موقف الإدارة من استعراض التحليلات. وأفاد نائب المديرة التنفيذية بإحراز تقدم كبير في تحويل الهيئة إلى منظمة تركّز على العمل الميداني وتأخذ بالفعالية وتحقيق النتائج، مع توفرها على مكاتب قطرية لها العدد الكافي من

الموظفين؛ ولديها ممثلين مُعيَّنين دوليا؛ وتفويض للسلطات؛ ولجان مشتركة بين الوكالات لتقييم البرامج على المستوى الإقليمي والقطري؛ وأفرقة استشارية للمجتمع المدني؛ ومذكرات استراتيجية وخطط عمل سنوية متسقة مع الأولويات الوطنية ومع دورات التخطيط، وتعمل من خلال أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١ - أما الولاية الفريدة من نوعها المسندة للهيئة، وحضورها المعزز على المستوى القطري والإقليمي، فهما من الأمور التي تتيح للهيئة القدرة على تنسيق عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين. وأوضح المتكلّم أنّ الهيئة تقوم بدور الدعم في الحالات التي ليس لها فيها حضور أو في الحالات التي تتولى فيها وكالات أخرى مهمة التنسيق بفعالية.

٢٢ - وسلّم نائب المديرة التنفيذية بأنّه رغم وجود حاجة ماسة إلى توفّر قاعدة موارد قوامها المزيد من الاستقرار وقابلية التنبؤ حتى تتم تلبية تطلعات التوافق العالمي القوي في الآراء الذي بدأ بالظهور حول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإنّ إدارة الهيئة على ثقة من أنّ إجراء التقييمات والتحليلات لبرامج الهيئة الأحدث عهدا من شأنه أن يستفيد من التغييرات المؤسسية الكثيرة ويقف على مدى أثرها على النتائج البرنامجية.

٢٣ - وفي ردها على ما جاء في البيانيْن الافتتاحيين وفي العرض المقدّم عن التقييم، أعادت وفود كثيرة التأكيد على التزامها بالهيئة وأعربت عن تقديرها لنائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج المغادر على ما قدمه من مساهمات خلال فترة عمله مع الهيئة، وتمنّت له التوفيق في مساعيه الجديدة.

٢٤ - وأثنت الوفود على مكتب التقييم المستقل لما أجراه من تقييمات مفيدة وشاملة، وأعربت عن أملها في أن تواصل الهيئة الاستفادة من هذه التقييمات في التعلم ونشر المعلومات بين الموظفين، وأيضا في تحسين نظم العمل وأساليبه. وأشاد أحد المتكلمين بالهيئة على إدراجها عملية استعراض التحليلات ضمن خطتها في مجال التقييم المؤسسي، وقال إنّ هذه الطريقة مفيدة في استعراض النتائج المستخلصة من التقييمات التي تجرى خارج المركز وفي الوقوف على ما فيها من أوجه التطابق.

٢٥ - واسترعت الوفود الانتباه إلى المجالات التي هي بحاجة إلى التحسين، مثل تعزيز نظم إدارة المعرفة. وذكر أحدها أنّ توفير قدر كاف من الاستثمار في الرصد والتقييم وفي غيرهما من نظم إدارة المعرفة هو من الأهمية بمكان بالنسبة لنجاح البرامج في المستقبل. لذلك، يتعين تدارك مواطن الضعف المنهجية التي تكشف عنها عمليات الرصد والتقييم التي تضطلع بها

الهيئة. وذُكر أيضا أنّ الهيئة ينبغي لها أن تستخدم باستمرار الأطر القائمة على النتائج والقابلة للقياس في تقييم الأهداف والغايات الواقعية.

٢٦ - وأوضح أحد المتكلمين أنّه لا بد من الإشارة إلى أنّ التوصيات التي وُضعت في السنة أو السنتين الماضيتين قد تمت الاستجابة لكثير منها بالفعل، وذلك من قبيل التوصيات المتعلقة بالإبلاغ القائم على النتائج وبتفويض السلطة الكاملة للمكاتب الإقليمية البالغ عددها ٥٠ مكتبا.

٢٧ - وشدد أحد المتكلمين على أن استعراض التحليلات يؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرات الموارد البشرية في جميع المستويات وعلى نطاق شريحة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة وذلك من أجل استحداث برامج للمساواة بين الجنسين ضمن مختلف المجالات المواضيعية.

٢٨ - وشددت الوفود على أهمية العمل الجماعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى ضرورة مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هذا العمل. وأُعيد في الوقت نفسه التأكيد على أنّ التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة هو من المهام الفريدة الموكلة إلى الهيئة، وله أهميته الحاسمة بهذا الشأن. ولاحظت الوفود مع ذلك أنّ استعراض التحليلات يعني ضمنيا أنّ طريقة العمل المشتركة ليست مفهومة بالكامل وأنّ التكاليف كانت أحيانا باهظة مقارنة بالنتائج. وذهبت إلى أنّ الأمر بالتالي يقتضي من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بذل المزيد من جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واتّفقت الوفود أيضا في الرأي مع التوصية القائلة بأنّ الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين تتطلب المزيد من إشراك الرجال، ولا سيما ضمن ما يتعلق بأدوارهم كأفراد في الأسرة وكشركاء حياة وكمربّين وفق مبدأ الندّ للندّ.

٢٩ - وأشار أحد الوفود إلى الوثيقة المعروضة على المجلس باعتبارها مثالا يُحتذى به من جانب الوكالات المنضوية تحت راية منظومة الأمم المتحدة. وقد ضم هذا الوفد صوته لأصوات وفود أخرى في التشديد على أهمية نشر النتائج وتصميم الآليات التي تسمح بنقل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وإدراجها بفعالية في النظم. فهذا الأمر من شأنه أن يكفل إحداث الأثر الإيجابي على الفعالية التنظيمية وعلى تحقيق أهداف الهيئة.

٣٠ - وفيما يتعلق بنتائج استعراض التحليلات، شددت الوفود على أهمية الولاية المسندة للهيئة وعلى إدراج المساواة بين الجنسين والدعوة لها في الخطط العالمية والوطنية. وقد اعتُبر العمل الوثيق مع المجتمع المدني بهذا الشأن ضروريا لضمان الملكية الاجتماعية لخطة المساواة بين الجنسين.

٣١ - وجرى التأكيد على أنه من دون التمويل الكافي لن يتسنى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الوفاء بمتطلبات الولاية الهامة جدا الموكلة إليها. وشدد بعض المتكلمين على أنّ التمويل الأساسي هو السبيل إلى تعزيز قدرة الهيئة على العمل على كل المستويات بكفاءة وفعالية، وعلى إحراز نتائج قوية على أرض الواقع.

٣٢ - وأشارت بعض الوفود إلى الزيارات التي قامت بها إلى بلدانها وكيلةُ الأمين العام/المديرة التنفيذية، وإلى مشاركتها في فعاليات وطنية هامة معنية بتمكين المرأة والفتاة. وفي معرض الحديث عن تنفيذ منهاج عمل بيجين، تطرّق عدة متكلمين إلى المبادرات المنفَّذة على الصعيد الوطني، وأسهبوا في الحديث عن التجارب الناجحة وكذلك التحديات، وأبرز آخرون للعيان أعمال التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين. وأثنى أحد الوفود على الهيئة لإجرائها دراسة شاملةً عن التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ منهاج عمل بيجين على جميع المستويات، وذلك وفقا للولاية المسندة إلى اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقال إنّه يتطلّع للحصول على نتائج التقييم التي ليس من شأنها أن تنير السبيل أمام الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة فحسب، بل وأن تشكّل أيضا نقطة مرجعية لمسألة إعمال حقوق المرأة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - وفي ردّها على تدخلات الدول الأعضاء، قالت المديرة التنفيذية للهيئة بأنّها تتفق في الرأي مع من قال بأهمية نظرية التغيير كما جاء بيانها، ومع من أشار إلى أهمية التركيز على أن يكون للبرامج أثر طويل الأجل على الصعيد الميداني. بيد أنّه لا تزال هناك فجوة بين الممارسة والنظرية في مجال التنفيذ، والهيئة ملتزمة بالعمل أيضا على سدّ هذه الفجوة.

٣٤ - وتطرّقت المديرة التنفيذية للهيئة إلى الزيارات القطرية التي قامت بها مؤخرا، ومنها زيارتها إلى اليابان، وتوجهت بالشكر إلى وفد اليابان الذي أبرز في بيانه الندوة الدولية المنظَّمة تحت عنوان: ''الجمعية العالمية للمرأة! طوكيو ٢٠١٤: صوب مجتمع يكون للمرأة فيه دور لامع''. وقد تم التركيز في هذه الندوة على مواضيع من بينها ''المرأة والاقتصاد'' وذلك كجزء من المبادرات العالمية الكثيرة المنظمة ضمن إطار الاحتفال في عام ٢٠١٥ بذكرى مرور عشرين عاما على اعتماد منهاج عمل بيجين. وقالت المديرة التنفيذية إنّها معجبةٌ بوجه خاص بمشاركة رئيس وزراء اليابان النّشطة كأحد رواد الفكر وبمشاركته في المناسبة ككل. وأوضحت أنّ مناطق عديدة من العالم سوف تشهد تقدما كبيرا لو أنّ زعماء العالم حذوا حذو رئيس وزراء اليابان. ودعت في هذا الصدد مدارس الأعمال التجارية إلى

إعادة تصميم مناهجها الدراسية في مجال الاقتصاد الكلي لكي تعكس بدقة الدور الذي تضطلع به المرأة في الاقتصاد.

٣٥ - وتطرّقت المديرة التنفيذية أيضا إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى أستراليا، وأبرزت دور وزارة الدفاع في النهوض بالمساواة بين الجنسين، والدور النشط الذي تقوم به اللجنة الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتبادل لوجهات النظر الذي أجرته مع القطاع الخاص، وكذا زيارتها إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في ساموا، الذي أثبت بوضوح أن دور المرأة القوي أساسي في التخفيف من وطأة تغير المناخ وفي التكيف معه. هذا، ولا بد من الإشارة أيضا إلى أنّ تبعات تغير المناخ في إقليم المحيط الهادئ قد زادت من احتمالات تعرض المرأة للعنف، واعتبرت المديرة التنفيذية أنّ هذه المسألة هي من المسائل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام.

رابعا - جلسات الإحاطة الإعلامية

ألف - استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٣٦ - أطلعت الأمينة العامة المساعدة/نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الدعم الدولي الحكومي والشراكات الاستراتيجية المجلسَ على آخر المستجدات فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة التي تقوم بها الهيئة في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ولاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأبرزت الأمينة العامة المساعدة الأهداف الأربعة لعملية الاحتفال وذلك كما يلي:

(أ) تجديد إرادة الدول الأعضاء السياسية والتزامها، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التعجيل بتنفيذ منهاج العمل؛

(ب) تعزيز التعبئة الاجتماعية وزيادة الوعي وتنشيط النقاشات العامة في كل قطاعات المجتمع بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة؛

(ج) تعزيز قاعدة الأدلة من أجل زيادة المعرفة وتعزيز فهم الأسس الهيكلية للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين، والوقوف على الحلول الفعالة لإرساء مجتمع قوامه المزيد من المساواة؛

(د) تخصيص الموارد الكافية والاستثمار في بلوغ المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة.

٣٧ - وأبرزت نائبة المديرة التنفيذية الأنشطة الأساسية التي قامت بها الهيئة ومنها الاستعراضات والتقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية، والأحداث الرفيعة المستوى، والفعاليات المواضيعية العالمية، وحملة الاتصالات والتعبئة الاجتماعية الهادفة إلى تعبئة الجماهير من أجل استلهام روح مؤتمر بيجين من جديد. وحثّت المتكلّمة الدول الأعضاء على أن تشرع في التفكير في المبادرات التي ستُنفَّذ خلال الاحتفال رسميا بالذكرى السنوية العشرين، وقالت إنّ هذه المبادرات يمكن أن تتخذ شكل تعديلات دستورية، أو إصلاحات قانونية أو قوانين جديدة، أو تدابير خاصة، أو برامج تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.

٣٨ - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أنّ هذه العملية لن تكون عملية حكومية دولية ولن تصدر عنها وثيقة ختامية متفاوض عليها. غير أنّه سيتم إعداد ونشر تقرير عن أعمال الاجتماع الرفيع المستوى يلخّص العناصر الرئيسية لمناقشات والتزامات الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى.

باء - تنفيذ العمل الإنساني

٣٩ - أشار نائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج إلى أن الاستراتيجية الإنسانية للهيئة قد صيغت بالتشاور مع المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة الآخرين، وهي تحدّد دور الهيئة التنسيقي والقيادي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن إطار العمل الإنساني، فضلا عن المساهمة في بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعلاوة على المبادرات المشتركة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ذكر المتكلّم مبادرات أخرى تتعلق بجوانب الدعم المعيارية والفنية والمشتركة بين الوكالات، وأعطى أمثلة لذلك منها الأعمال المنفَّذة في الميدان كبناء قدرات المنظمات النسائية لتمكينها من المشاركة في تنسيق الشؤون الإنسانية وإجراء التحليلات الجنسانية الشاملة، والعمل بالتالي على إنارة السبيل أمام تخطيط الاستجابة الاستراتيجية في الحالات الإنسانية. وأكّد نائب المديرة التنفيذية على الطلب غير المسبوق في هذا المجال وما يقابله من موارد محدودة، ودعا من ثم إلى ضرورة التحلي بالواقعية فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن تحقيقها. وشدد مجددا على أنّ دور الهيئة هو تكملة وتعزيز عمل الكيانات الأخرى.

٤٠ - وقد تم بيان الخطوات التالية لعملية تنفيذ الاستراتيجية كالآتي:

(أ) الشروع في تنفيذ المبادرة المشتركة بين الهيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛

(ب) تعبئة الموارد والشركاء من أجل تنفيذ استراتيجية العمل الإنساني؛

(ج) مواصلة العمل ضمن منظومة العمل الإنساني من أجل ضمان المساءلة عن الالتزامات السياساتية والتشغيلية المقطوعة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(د) مواصلة تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني وإلى الجماعات النسائية والآليات النسائية من أجل الحفاظ على زخم الجهود التي تبذلها البلدان.

٤١ - وأثنت الدول الأعضاء على الهيئة لما قامت به من عمل جيد، ورحبت باستراتيجية العمل الإنساني وبالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشدد العديد منها على أهمية عمل الهيئة في المجال الإنساني، فيما تطرّقت دول أخرى كثيرة إلى الزيادة الكبيرة في الأزمات السياسية والإنسانية التي يشهدها العالم، ومنها مثلا وباء الإيبولا المنتشر حاليا، وأكدت على أنّ المرأة، التي عادة ما تتولى أعباء تقديم الرعاية، هي المتضرّر الأكبر من ذلك. وأبرزت البيانات أنّ هناك اعترافا متزايدا بأنّ المرأة جزء لا يتجزّأ من الاستجابة في حالات الطوارئ ولها دورها الكبير في عملية إعادة البناء.

٤٢ - ولئن أشادت الوفود بالهيئة على استراتيجيتها في مجال العمل الإنساني، فإنّها شددت على أنّه بإمكانها تقديم إضافة للعمل الإنساني بالتشجيع على العمل وفق نهج قائم على مزيد من مراعاة الفوارق بين الجنسين وذلك منذ مرحلة التخطيط، وبالعمل مع الأطراف الفاعلة الأخرى في مجالات من قبيل التأهب، والحد من مخاطر الكوارث، وتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث، وتحقيق الإنعاش المبكر. وشدّد أحد المتكلّمين على أنّ الهيئة بحاجة إلى اتباع نهج أكثر استباقية ضمن تلك المجالات، وإلى تجاوز مستوى الدعوة والوصول إلى مستوى اتخاذ الإجراءات الملموسة والعملية، ولا سيما لفائدة المتضرّرات من تغير المناخ، من أجل التركيز بشكل ملموس أكثر على بناء القدرة على التحمّل.

٤٣ - وقد كانت هناك دعوة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لفائدة منطقة جزر المحيط الهادئ التي تواجه ضعفا كبيرا حيال الكوارث الطبيعية، وذلك من أجل مساعدتها على التخطيط والاستجابة، عبر الرصد الملائم وجمع البيانات، لمختلف احتياجات النساء والرجال والبنين والبنات في حالات الكوارث.

٤٤ - وذكرت بعض الوفود أن الهيئة ينبغي أن تستمر في جهودها الرامية إلى تحسين النُّهج الاستراتيجية وتحديد أولويات مجالات التدخل. ورحبت الدول الأعضاء بإقامة شراكة أوثق بين الهيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز مسألة المساواة بين الجنسين ضمن

برامج الأعمال الإنسانية، وأفادت بأنّها تتطلّع إلى أن تصبح الهيئة، في أقرب وقت ممكن، حاضرة دائما في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

جيم – الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري

٤٥ – قدّم ممثل الهيئة في كولومبيا ونائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج تحليلا للسياق وأبرزا النتائج الرئيسية للبرنامج القطري فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذا التحديات والثغرات في هذا الصدد.

٤٦ – وأوضح ممثل الهيئة أنّ كولومبيا، التي هي من البلدان المتوسطة الدخل، تشهد حاليا معدل نمو اقتصادي سنويا قدره ٤,١ في المائة، وهي مذكورة كواحدة من أسرع الاقتصادات نموا في أمريكا اللاتينية. وتشكل المرأة نسبة ٥١,٦ في المائة من مجموع السكان البالغ عددهم ٤٨ مليونا منهم ٧٠ في المائة تقريبا في الحواضر. وأوضح المتكلّم أنّ معدل الفقر قد شهد في السنوات العشر الماضية انخفاضا من ٤٩,٧ في المائة إلى ٣٢,٧ في المائة من مجموع السكان، وأنّ الفقر المدقع قد انخفض أيضا من ١٧,٧ في المائة إلى ١٠,٤ في المائة.

٤٧ – ورغم أنّ كولومبيا ما فتئت على المستوى المعياري تضع منذ سنة ١٩٩١ أطرا قانونية وسياسات اجتماعية تقدّمية، فإنّ هناك صعوبات في هذا المجال لها صلة أساسا بالتنفيذ وتعود إلى حداثة عهد الكثير من القوانين التي تم اعتمادها أو بدأ سريانها. وأوضح المتكلّم أنّ الثغرات ما تزال قائمة في مجالات مثل وجود المرأة في المناصب القيادية ومشاركتها في الحياة السياسية وفي منتديات صنع القرار؛ والاستفادة من فرص العمالة الرسمية؛ وإنهاء العنف ضد المرأة؛ وتعزيز السلام والأمن. وأفاد المتكلّم بأنّ الهيئة قد أبرمت، بعد أن طلبت منها حكومة كولومبيا تعزيز حضورها في البلد، اتفاقا ثنائيا للبلد المضيف يجري حاليا تداوله في أروقة البرلمان، وأنشأت أحد مكاتبها العشرة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كولومبيا.

٤٨ – وتطرق ممثل الهيئة بمزيد التفصيل إلى العمل الذي تقوم به الهيئة في كولومبيا ضمن ما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وقال إنّ الهيئة لها أهداف ثلاثة بهذا الشأن:

(أ) تعزيز حقوق المرأة وضمان مشاركتها في القيادة وفي عمليات السلام وإعادة الإعمار؛

(ب) تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وضمان وصولهن إلى العدالة؛

(ج) قيادة وتنسيق العمل الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا من أجل إحداث أثر أكبر في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٩ - وقد صيغت النتائج الرئيسية ضمن الإطار المعني بدور المرأة القيادي ومشاركتها. وجرى التشديد على أن المساواة بين الجنسين في غاية الأهمية بالنسبة لعمليات تحقيق التنمية والسلام التي تشكل الرؤية الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي متسقة مع أولويات الحكومة. أما القيمة المضافة للهيئة في هذا السياق فهي قيادة فريق الأمم المتحدة القطري في جهوده من أجل تنسيق مسائل المساواة بين الجنسين؛ والعمل كشريك محايد وذي مصداقية في دعم جملة من الأمور من بينها مثلا جهود الحكومة وتوطيد قدرات المجتمع المدني على تنفيذ القوانين؛ وكوسيط في مجال المعرفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك بوسائل منها توليد المعارف، ورصد حالة المرأة، وتشجيع التعلّم وضمان توفّر الأسس اللازمة لإحراز التقدّم.

٥٠ - وتوجّهت الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة للهيئة بالشكر على اختيارها نموذج البرنامج الذي يجري تنفيذه في كولومبيا وعرض المجلس في دورته العادية الثانية باعتباره مثالا للأعمال التي تقوم بها الهيئة على أرض الواقع. وقدّمت ممثلة كولومبيا معلومات إضافية عن عمل الأمم المتحدة في كولومبيا ضمن ما يتعلق بالأسس الجديدة للخطة الوطنية التي تعتمدها الحكومة والتي تقوم على ثلاث ركائز هي: السلام والعدالة والتعليم.

٥١ - وأشاد متكلّمون آخرون أيضا بالهيئة وبحكومة كولومبيا على ما تقومان به من عمل، وشددوا على ضرورة مراعاة صوت المرأة في عمليات السلام، مشيرين إلى أن المرأة لها دور أساسي في ضمان السلام على المدى البعيد. وأعربوا عن الأمل في أن تواصل الهيئة العمل مع بلدان أخرى من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

خامسا - الحوار المهيكل حول التمويل

٥٢ - أعطت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الدعم الدولي الحكومي والشراكات الاستراتيجية، في تقديمها للمناقشات بشأن التمويل، لمحة عامة عن ميزانية الهيئة وسياقها المالي. وشددت على أن قاعدة الموارد أقلّ بكثير مما كان متوخى عند إنشاء الهيئة، وأشارت إلى أنّ الأمين العام كان قد حدد مبلغا أدنى بهذا الشأن قدره ٥٠٠ مليون دولار. وأكدت من جديد على ضرورة بلوغ الأهداف المتفق عليها بشأن الموارد من أجل الوفاء بالولاية العالمية المنوطة بالهيئة؛ وتوفير الدعوة السياساتية والدعم التقني في البلدان المستفيدة من

البرامج؛ والمشاركة بالكامل في عمليات التنسيق ولا سيما في بيئات التنسيق المعقّدة؛ ومن أجل ''استفاء الغرض المطلوب''؛ والاستجابة لمتطلبات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - وبعد أن سلّمت المتكلّمة بحاجة الهيئة إلى اجتذاب رأس المال المتعدّد السنوات القابل للمزيد من التنبؤ، مع وجود نواة أساسية أكثر صلابة، حتى يتسنى توفير الكتلة الحرجة الدنيا اللازمة لكي تنفذ الهيئة المهام الحاسمة الموكلة إليها، أوضحت احتياجات الهيئة الآنية وسلطت الضوء على تحديات التمويل التي منها ما يلي:

(أ) الحفاظ على الاتجاه والزخم التصاعديين من أجل بلوغ الأهداف التمويلية السنوية المفضية إلى إحياء الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ب) مواصلة تنويع وترسيخ قاعدة الهيئة من الجهات المانحة؛

(ج) زيادة المساهمات المقدّمة من الاقتصادات العالمية الكبرى؛

(د) زيادة عدد المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الناشئة؛

(هـ) التماس المساهمات غير الأساسية المرتبطة بمجالات محددة من الخطة الاستراتيجية؛

(و) تعزيز جهود الاتصال لتعبئة موارد آخر السنة بالنسبة للعام ٢٠١٤ وللأعوام المقبلة.

٥٤ - وأعربت المتكلّمة أيضا عن الأمل في أن يظل المساهمون الرئيسيون في الهيئة ضمن تلك الفئة، وحثت الدول الأعضاء الأخرى على تقديم المساعدة المالية لكي تحقق الهيئة أهدافها المالية.

٥٥ - ورحبت الدول الأعضاء بفرصة الدخول في مناقشات بشأن التمويل. وشدد أحد المتكلمين على أنّ الهيئة ما تزال تواجه أوجه نقص مالية كبيرة بالرغم من أفضل الجهود التي بذلتها لتعبئة الموارد. وجرى التأكيد على أن الموارد الأساسية يجب أن تظل عماد المنظمة، وعلى ضرورة مواصلة توسيع وترسيخ قاعدة الجهات المانحة. ودعا أحد الوفود الجهات المانحة الأخرى على زيادة مساهماتها المقدمة إلى الهيئة، وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، حيث سلمت الجمعية العامة بالحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل وجعله مرنا ومتسقا مع الخطط الاستراتيجية.

٥٦ - وجرى التأكيد على أهمية الشفافية في مساعدة الجهات المانحة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التمويل. وفي هذا الصدد، اعتُبرت الحوارات المهيكلة بشأن التمويل بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح. وشدد الحاضرون على ضرورة أن يكون المجلس التنفيذي في وضع يسمح له برصد التمويل عن قرب وفي الوقت الحقيقي، وحبذا لو يكون ذلك عبر منصة قائمة على الإنترنت تكون، كما يرى أحد المتكلمين، مفيدة للمجلس. وأعرب هذا الوفد عن استعداده للنظر في إمكانية مساعدة الهيئة على إنشاء هذه المنصة.

٥٧ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن إجراء حوارات منظمة بشأن التمويل أمر من شأنه أن يتيح للهيئة الفرصة لكي ترشد الدول الأعضاء عن أفضل سبل مشاركتها في عمل الهيئة وعن كيفية ضمان توافر المزيد من التمويل وبالنوعية الجيدة. وقد حُثَّت الهيئة على توفير وثائق المعلومات الأساسية من أجل التحضير لهذه الحوارات، وبصورة أعم من أجل عرضها على جميع دورات المجلس التنفيذي، وذلك قبل فترة من انعقاد هذه الدورات حتى تتمكن الوفود من إبداء الرأي وتقديم التعليقات المفيدة أكثر.

٥٨ - وطلب أحد المتكلّمين أن تُصاغ استراتيجية الهيئة في مجال تعبئة الموارد بحسب قدرات الأطراف لأنّ الجهات المانحة ليست كلها بالضرورة على قدم المساواة (إذا هناك مثلا اختلافات في الجداول الزمنية الضريبية وترتيبات التمويل). واقترح وفد آخر النظر في مسألة وضع حوافز لتشجيع المانحين.

٥٩ - وتم، في معرض الرد على الأسئلة والتعليقات من الحضور، التأكيد على أن الهيئة هي من الأعضاء في مبادرة الشفافية والمساءلة، وهي بصدد تقديم البيانات المالية عن المشاريع والبرامج. غير أنّها ليست بعد في وضع يمكنها من تقديم نفس القدر من البيانات المفصلة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي شرعت في هذه العملية قبل ذلك بكثير.

٦٠ - واتُّفق على أن تواصل الهيئة مع الوفود مناقشة مسألة تمويلها، وأن تراعي في ذلك الأولويات المواضيعية الخاصة بالدول الأعضاء.

سادسا - اختتام الدورة

٦١ - توجّهت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية بالشكر لرئيس المكتب وأعضائه على ما قاموا به من عمل في التحضير لعقد الدورة العادية الثانية، وأعربت عن تقديرها للمجلس التنفيذي على ما يقوم به من مهام رقابية وإرشادية. وأحاطت علما بمجالات التركيز التي شددت عليها الوفود، والتي من شأنها أن تتيح للهيئة وضع وتنفيذ خطة إنمائية تحويلية.

٦٢ - وأكدت المديرة التنفيذية من جديد على أنّ الهيئة تخطط لأن يكون لمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين ظهور بارز للعيان، وذلك من خلال عملية حركية وتطلعية في مجال الدعوة.

٦٣ - وفيما يتعلق بعمل الهيئة في مجال الجهود الإنسانية، توجهت المديرة التنفيذية أيضا بالشكر للمجلس على مساندته القوية للهيئة في الحصول على حضور دائم في صلب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وذلك ضمن ما يتعلق بعملها في مجال المساعدة الإنسانية. وأكدت على أنّ هذا المجال يكتسي أهمية خاصة نظرا للزيادة غير المسبوقة في عدد حالات الطوارئ عبر العالم. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء استمرار انتشار وباء الإيبولا، ولا سيما في سيراليون وغينيا وليبريا.

٦٤ - وقالت إنّ قرار المجلس الدعوة إلى عقد حوار سنوي مهيكل بشأن التمويل (انظر المقرر ٢٠١٤/٦ في الوثيقة UNW/2014/6) هو مؤشر على الانتقال نحو الأخذ بعملية تتسم بمزيد من المتانة والانتظام في تعبئة الموارد، وهو أمر سيظل من الأولويات بالنسبة للهيئة. وأفادت بأنّ الهيئة ستضع أيضا تقييما لتجربتها في مجال التمويل غير الأساسي وستقدّم تحليلات بهذا الشأن. وستقوم الهيئة أيضا بعرض برامجها الرائدة التي بمقدورها أن تجتذب الموارد غير الأساسية. وقالت المديرة التنفيذية إنها تتطلع إلى حدوث زيادة في التبرعات المتعددة السنوات، بما من شأنه أن يسهل تخطيط البرامج الطويلة الأجل. ثم اختتمت كلمتها بالتأكيد على أنّ ”هذه هي اللحظة التي نحتاج فيها منكم إلى مطابقة توقعاتكم منّا بما يلزم من الموارد لبلوغ المرام“.

المرفق

جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل المقترحان للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

جدول الأعمال المؤقت

١ - المسائل التنظيمية

٢ - التقييم

٣ - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ - المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

٥ - مسائل أخرى

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين ٩ شباط/فبراير	١٠:٠٠-١١:٠٠		افتتاح الدورة
			• بيانان من رئيس المجلس التنفيذي ومن وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
		١	المسائل التنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
			• اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (UNW/2014/7)
	١١:٠٠-١٢:٠٠	٢	التقييم
			• الوقوف على مدى أهمية وظيفة التقييم
	١٢:٠٠-١٣:٠٠		جلسة إحاطة حول مسألة تحويل العلاقات بين الجنسين: عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الرجال والفتيان وحملة ''الرجل للمرأة'' (HeForShe)
	١٣:٣٠-١٤:٣٠		جلسة إحاطة حول مسألة الاستجابة التنفيذية للهيئة على الصعيد القطري
	١٥:٠٠-١٦:٣٠	٣	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
			• جلسة إحاطة حول مسألة تمويل الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧
	١٦:٣٠-١٧:٣٠	٤	المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
			• جلسة إحاطة حول تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/69/5/Add.12)
	١٧:٣٠-١٨:٠٠	٥	مسائل أخرى

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
		١	المسائل التنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية لعام ٢٠١٥
			• اعتماد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥
			اختتام الدورة
			• بيانان من رئيس المجلس التنفيذي ومن وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية